

رسوس الأموال الجديدة «تجدد المياه» في سوق التأمين المصري

أكد مصدر تأميني أن هناك عدداً من شركات التأمين العربية تسعي للحصول على ترخيص للعمل بالسوق المصري. ويرى الخبراء أن السوق المصري واعد وأن إنشاء شركات جديدة يساعد على وجود منتجات تأمينية جديدة وخدمة أفضل للعملاء ويعمل على تحفيز باقى الشركات الحالية لزيادة حصتها التأمينية من السوق المصري بزيادة الوعن التأمين لدى المواطنين لابتكار منتجات جديدة لتوسيع نطاق التغطية التأمينية مثل التأمين الشعبي وتفعيل التأمين المتناهي الصغر.

مصر ، وبالتالي فمن الطبيعي تواجد شركات دولية وعربية في السوق المصري في ظل وجود فرص استثمارية جاذبة لهذه الشركات .

ويؤكد د . غازى أن الشركات الجديدة تعمل على إيجاد فرص عمل جديدة ودعم للاقتصاد المصري من خلال ضخ رعوس أموال جديدة ولكن يجب الآيقل رعوس أموال هذه الشركات الجديدة في ١٠٠ مليون جنيه حتى تتمثل إضافة جديدة للاستثمارات في مصر .

ويؤكد أيضاً أن حجم الأقساط التأمينية في مصر لا يعبر عن تغطية تأمينية حقيقة للمجتمع المصري فقيمة الأقساط التأمينية تبلغ نحو ١٠ مليارات جنيه في حين أن عدد سكان المجتمع المصري يبلغ نحو ٩٠ مليون مواطن ويعني هذا أن هناك شريحة كبيرة من المجتمع غير مغطاة سواء من جانب التأمين التجارى أو الاجتماعى فهناك على سبيل المثال ما يقرب من ٥ ملايين عامل مؤقت لا يوجد لهم أي تغطية تأمينية ، كما أنه لا يوجد ما يسمى بالتأمين الشعبي ، وكذلك لا يوجد تغطية حقيقية حتى الآن للتأمين متناهى الصغر .

ويرى د . غازى أن هناك طلباً في السوق التأميني المصري وهذا الطلب يحتاج إلى تحفيز من جانب الشركات من خلال زيادة الوعي التأميني وتقدم منتجات جديدة مبتكرة تعمل على زيادة ودخول شريحة جديدة من المجتمع في نطاق التغطية التأمينية .

يذكر أن عدد شركات التأمين العاملة في السوق المصري ٢٥٤ شركة وبلغ عدد شركات التأمين التكافلى من هذه الشركات بـ ٩ شركات تغطيها بروءوس أموال عربية من دول الكويت وال سعودية والإمارات وكانت أول هذه الشركات شركة « بيت التأمين » وقد حصلت الأسبوع الماضي شركة المتعددة للتأمين على موافقة مبدئية لإنشاء شركة للتأمينات العامة مناصفة مع مستثمرين من لبنان برأسمال ٦٠ مليون جنيه ، كما حصلت شركة السلام السعودية على موافقة لتأسيس شركة التأمين التكافلى برأسمال ١٠ مليون جنيه الحد الأدنى لتأسيس الشركات .

وأفاد مصدر مسئول بـ هيئة الرقابة المالية أن هناك ٣ شركات أفريقية تسعي للحصول على ترخيص لممارسة النشاط فى مصر وتبليغ إجمالي قيمة استثمارات شركات التأمين فى مصر بنحو ٣٥ مليار جنيه .



سامي نجيب

«باسل الحسنى: الشركات الجديدة تعمل على إيجاد منتجات تأمينية جديدة وتحفيز الشركات الحالية»

«سامي نجيب: السوق المصري واعد ويحتاج إلى أن يكون سوقاً فعالاً

وقد سجل عدد من شركات التأمين العربية خسائر في الفترة الأخيرة مما دفعها إلى البحث فرص استثمارية أفضل في أسواق جديدة ومنها السوق المصري .

ويرى أن وجود شركات جديدة معناه ان السوق في حاجة إلى شركاء جدد والشركات الجديدة لن تؤثر على حصة الشركات الحالية ، ولكن قد تخفض من حجم العمولات التي تحصل عليها بسبب المنافسة .

أما د . محمد غازى رئيس قسم التأمين بكلية التجارة جامعة القاهرة فيقول إن سياسة فتح الأسواق ضمن السياسات التي أقرتها اتفاقية تحرير تجارة الخدمات والتي وقعت عليها

حيث يقول المهندس باسل الحسنى نائب رئيس شركة مصر القابضة للتأمين لشئون الاستثمار أن دخول شركات جديدة في سوق التأمين المصري يؤدى إلى تحسين وزيادة الخدمات التأمينية المقدمة للعملاء ، قد خول شركات جديدة يعني ظهور منتجات جديدة وبالتالي يتم رفع القدرة التأمينية لدى باقى الشركات الموجودة ، فالتنافس يعني تقديم خدمة تأمينية أفضل ، ويستلزم ذلك أيضاً زيادة ونشر الوعي التأميني من جانب الشركات الموجودة في السوق لتوسيع الشريحة التأمينية في المجتمع المصري ، فبدلاً من التنافس على حصة محدودة من العملاء لأبد من توسيع نطاق التغطية التأمينية في المجتمع ومن ثم فإن وصول لاعبين جدد في السوق يعني مجهوداً أكبر من جانب الشركات العاملة في السوق ، ويعنى أيضاً وجود فرص استثمارية جيدة في السوق ونطاقاً تأمينياً غير مغطى من جانب الشركات الحالية ، ويؤكد الحسنى أن الشركات الجديدة لأبد وأن تعمل على توسيع النطاق التأميني وليس على التنافس على نفس الحصة الموجودة فعلياً في السوق .

ويرى د . سامي نجيب المستشار التأميني لمنظمة العمل العربية أن التأمين بطبيعته صناعة عالمية ويطهر ذلك جلياً في نشاط إعادة التأمين فشركات التأمين يسعى من خلاله إلى توزيع المخاطر الواقعية عليها من خلال شركات رعاية التأمين سواء في الدول الأوروبية من داخل الدولة ، كما كان من خلال الشركة المصرية لإعادة التأمين التي تم دمجها وسوق التأمين المصري سوق واعد ولكن نحن في حاجة إلى أن يكون هذا السوق سوقاً فعالاً فهناك بعض المجالات لا يوجد بها تغطية تأمينية وهو مادفع الشركات العالمية وليس العربية فقط من العمل والتواجد في السوق المصري ، فلابد من وجود نشاط أكبر من جانب شركات التأمين الحالية لغطية المجالات التأمينية المختلفة المرتبطة بالنواحي الاجتماعية للعملاء إلى جانب النواحي الاقتصادية .

ويوضح د . نجيب أن هناك نشاطاً عريباً واضحاً في مجال السوق المصري لاسيما في قطاع التأمين التكافلى ، حيث أن معظم المساهمين في شركات التأمين التكافلى من جنسيات عربية مثل الكويت والإمارات ، حيث ينشط هذا النشاط التأميني في دول الخليج